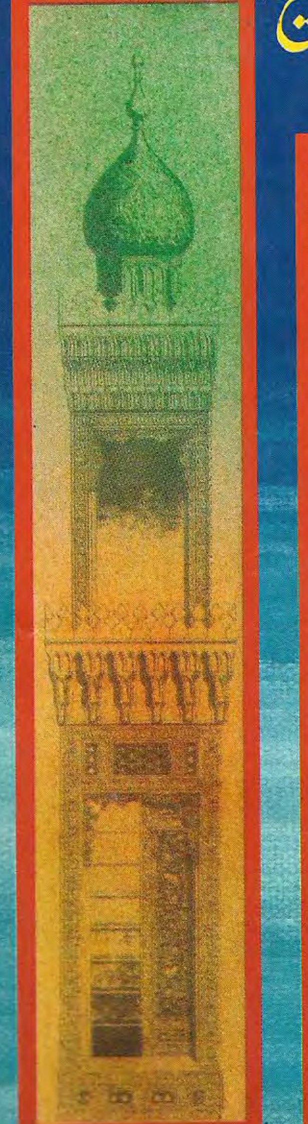
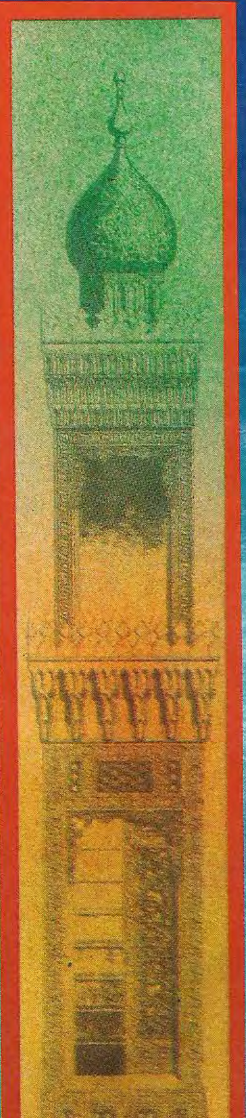
النقد الصحيح
لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح





تأليف

الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي

المتوفى سنة : ٧٦١ هـ

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري

الاستاذ المساعد بكلية الحديث والدراسات الاسلامية

النقد الصحيح
لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح

الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة
كلية الحديث - هاتف المنزل: ٨٣٨٤٢٤٠

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

النقد الصحيح
لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح

تأليف

الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي

المتوفى سنة: ٧٦١ هـ

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري

الأستاذ المساعد بكلية الحديث والدراسات الإسلامية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد:

فإن الله سبحانه وتعالى حينما تكفل بحفظ كتابه ﴿إنَّا نحن نزلنا الذِّكر وإنَّا له لحافظون﴾ تكفل أيضاً بحفظ سنَّة نبيه بأن خلق لها رجالاً يذبون عنها ويكشفون زيف الزائفين. وذلك بتدوينها في الدواوين سواء كانت تلك الدواوين على حسب المسانيد كمسند الطيالسي، وأحمد بن حنبل، وابن راهوية. أو على الأبواب كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن.

وقد اتبع كل إمام منهج في التأليف فمنهم من اشترط الصحة في أحاديثه كما فعل الإمام البخاري ومسلم دون أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة لأن في ذلك مشقة وعناء بل اختارا ما أجمع العلماء على صحته. وتركا من الصحاح مخافة الطول.

ومنهم من لم يشترط الصحة بل أورد كل ما عنَ له وحكم على ما رأى أنه لازم كما صنع الترمذي وأبو داود وأن ما سكت عنه صالح. بل وفيها بعض الأحاديث الضعيفة.

وقد أراد البغوي ـ رحمه الله ـ أن يجمع كتاباً شاملاً لنوعي

الصحيح والحسن فما كان في الصحيحين فهو صحيح وما كان في السنن فهو حسن. وإن كان هناك ضعيف أو غريب أشار إليه وإن كان منكراً، أو موضوعاً أعرض عنه.

وقد جاء العلماء بعده فوضعوا كلام البغوي في ميزان النقد العلمي فخرجوا بما يلي:

١ ـ أنه لم يميز بين النوعين ـ الصحيح والحسن ـ وكأنه سكت عن البيان لاشتراكهما في الاحتجاج به لا في القوة.

٢ ـ ردوا قوله بأن الحسان ما في السنن لأن فيها غيره من الصحيح والضعيف الذي يجبر لا سيما عند أبي داود لأن الضعيف عنده أحب إليه من رأي الرجال وقد يقال عن صنيع البغوى بأنه اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح إلَّا أنه قول ضعيف. لأن الواقع يرده. فالاصطلاح يكون حينئذ مردوداً وقد اهتم الأئمة الذين جاؤوا بعده بكتاب المصابيح شرحاً وتخريجاً لأحاديثه فشرحه البيضاوي وسماه تحفة الأبرار وقاسم بن قطلوبغا والتور بشتي وغيرهم. وخرَّج أحاديثه جملة من العلماء منهم: الإمام المناوي في كتابه كشف المناهيج.

ومن العلماء من أكمله وهذبه وزاد عليه. ذكر ذلك حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عند الكلام على كتاب المصابيح ١٦٩٨/٢.

وكان للعلائي دور في خدمة هذا الكتاب الجليل حيث دافع عنه وعن الأحاديث التي رميت بالوضع وهي ليست موضوعة كما أشار إليها في كتابه. وقد كان بعمله هذا ممن أسدى خدمة جليلة

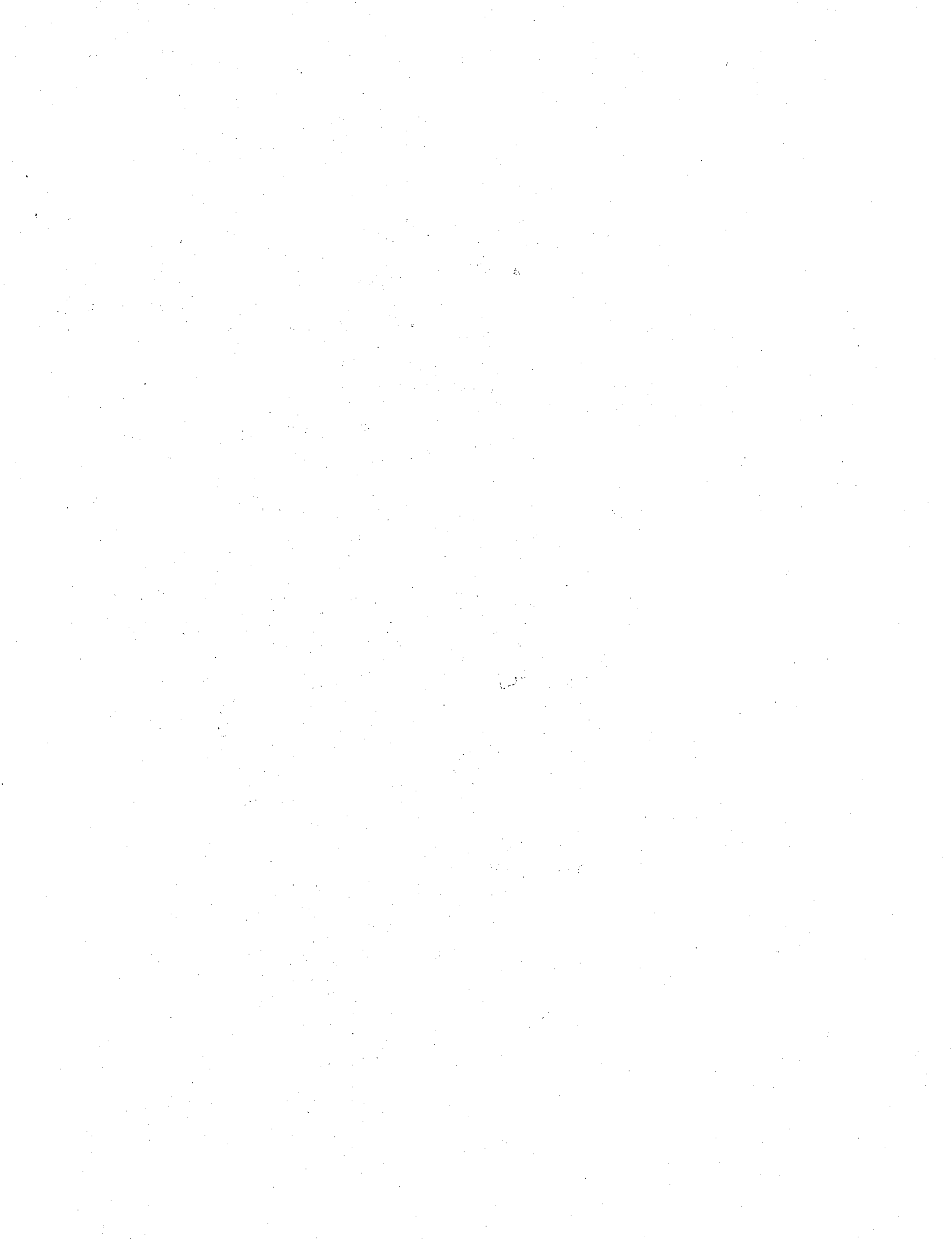
لمحبي هذا الكتاب لا سيما طلاب العلم في الباكستان والهند والتركستان. حيث اعتمادهم يكاد يكون كلياً على هذا الكتاب.

وفي الختام أود أن أترك القارىء يجول مع العلائي في كتابه ليرى مدى تمكنه من علم الحديث. فهذا الكتاب غيض من فيض بالنظر إلى ما ألَّف من مؤلفات في فنون شتى.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المحقق.

تحريراً في: ٤/١٢/١٤٠٤ هـ.



ترجمة العلائي

هو الشيخ صلاح الدين العلائي الحافظ المفيد. المحدث الفقيه الأصولي الأديب، خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي الشافعي.

ولد في أحد الربيعين سنة أربع وتسعين وستمائة بدمشق.

بدأ العلم صغيراً حيث ورد أنه سمع صحيح الإمام مسلم سنة ثلاث وسبعمائة على الشيخ شرف الدين الفزاري، وسمع البخاري على ابن مشرف سنة أربع وسبعمائة وفيها ابتدأ بقراءة العربية وغيرها على الشيخ نجم الدين القحفازي، والفقه والفرائض على الشيخ زكي الدين زكوي.

ثم جد في طلب الحديث سنة عشر وسبعمائة وقرأ بنفسه على القاضي سليمان الحنبلي وأبي بكر بن عبد الدائم، وعيسى المطعم ومن بعدهم حتى بلغ شيوخه بالسماع نحو سبعمائة شيخ، ومن مسموعاته الكتب الستة وغالب دواوين الحديث[1].

---

(١) الدارس: ١/ ٦٠.

أقوال النقاد فيه:

قال السبكي: كان حافظاً ثقة ثبتاً عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون[١] وقال ابن كثير: كانت له يد طولى بمعرفة العالي والنازل، وتخريج الأجزاء والفوائد وله مشاركة قوية في الفقه، واللغة، والعربية، والأدب[٢].

ولو انتقلنا إلى رحلاته فمصنفنا كان من أولئك الذين ارتحلوا للسماع والأخذ عن الشيوخ وقد ذكر من ترجم له أنه حج مراراً واستقر به المقام في مدينة القدس مدرساً للحديث في التنكزية. إلى جانب الفتوى والتصنيف حتى وافاه الأجل المحتوم في المحرم سنة إحدى وستين وسبعمائة ودفن بمقبرة باب الرحمة إلى جانب سور المسجد[٣].

مؤلفاته:

لقد خلف الإمام العلائي مجموعة كبيرة من المؤلفات العلمية التي كان لها الأثر الكبير في إثراء المكتبة الإسلامية وكانت جل تلك المصنفات في علم الحديث والرجال وعلوم الفقه وأصوله وكانت لمؤلفاته صدى واسعاً بين العلماء لا سيما في عصره.

فمن مؤلفاته التي خلفها لنا بعد وفاته ما يلي:

١ ـ إتمام الفوائد الموصولة في الأدوات الموصولة[٤].

---

(١) طبقات الشافعية: ٣٦/١٠.

(٢) البداية والنهاية: ٢٦٧/١٤.

(٣) الأنس الجليل: ١٠٧/٢.

(٤) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١٣/١.

٢ ـ إجمال الإصابة في أقوال الصحابة[١].

٣ ـ الأحكام الكبرى.

ذكره صاحب الأنس وقال: علق منها قطعة نفيسة[٢].

٤ ـ الأربعين في أعمال المتقين[٣].

٥ ـ الأربعين الإلٓهية.

٦ ـ الأربعين المغنية بفنونها عن المعين[٤].

٧ ـ الأشباه والنظائر[٥].

٨ ـ برهان التيسير في عنوان التفسير[٦].

٩ ـ بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس[٧].

١٠ ـ تحفة القادم من فوائد أبي القاسم.

١١ ـ تحقيق الكلام في نية الصيام[٨].

١٢ ـ تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد[٩].

١٣ ـ تفصيل الإجمال في تعارض بعض الأقوال والأفعال[١٠].

---

(١) منه نسخة في مكتبة عارف حكمت المجموع رقم ١١٧ من ٣٥ ـ ٤٧ كما ذكر في المصدر السابق.

(٢) الأنس الجليل ٢/١٠٧.

(٣) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر في الدرر ٢/٩١.

(٤) ذكرهما د. عمر فلاته في مقدمة المراسيل ١/١٣.

(٥) ذكره السبكي في طبقاته ١٠/٣٥ ووقفت على نسخة مصورة من مكتبة الجامعة العثمانية تحت رقم (قع ش) ٣٦٢، ٢٩٧ وعدد أوراقه ٢١٩.

(٦) ذكره د. عمر فلاته في مقدمة المراسيل ١/١٣.

(٧) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٥٧٩ من ورقة ٥٦ ـ ٩٧.

(٨) ذكرهما د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١/١٤.ـ

(٩) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٦٥.

(١٠) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٣٠٤.

١٤ ـ تلقيح الفهوم في صيغ العموم[١].

١٥ ـ التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة[٢].

١٦ ـ تهذيب الأصول إلى مختصر جامع الأصول[٣].

١٧ ـ توفية الكيل لمن حرَّم لحوم الخيل[٤].

١٨ ـ تيسير حصول السعادة في تقرير شمول الإرادة[٥].

١٩ ـ جامع التحصيل لأحكام المراسيل[٦].

٢٠ ـ الدرة السنية في مولد خير البرية.

٢١ ـ رفع الاشتباه عن حكم الإكراه[٧].

٢٢ ـ رفع الاشكال عن حديث صيام ستة أيام من شوال[٨].

٢٣ ـ شفاء المستر شدين في حكم اختلاف المجتهدين[٩].

٢٤ ـ العدة في أدعية الكرب والشدة[١٠].

٢٥ ـ عقيلة الطالب في أشرف الصفات والمناقب[١١].

٢٦ ـ فصل القضاء في أحكام الأداء والقضاء[١٢].

---

(١) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٦٤٧/ ٦٤٨.

(٢) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٨٧٨.

(٣) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٢٥١٠.

(٤) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٨٧٨.

(٥) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١/ ١٤.

(٦) حققه د. عمر حسن لنيل شهادة الماجستير وطبعه الشيخ/ حمدي عبد المجيد السلفي.

(٧) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١/ ١٥.

(٨) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١/ ١٥ وقال موجود في القاهرة.

(٩) منه نسخة في كوبريللي تحت رقم ٢/٣٨٦.

(١٠) منه نسخة في كوبريللي تحت رقم ٣٣٤ ب م ٤١٤٨.

(١١) ذكره صاحب الأنس ٢/ ١٠٧ وقال جمع الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي ﷺ.

(١٢) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١/ ١٥.

٢٧ ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة[١].

٢٨ ـ الفوائد المجموعة في الفرائد المسموعة[٢].

٢٩ ـ حديث قطع في مجن وما يتعلق به[٣].

٣٠ ـ كتاب القواعد[٤].

٣١ ـ كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب[٥].

٣٢ ـ الكلام على حديث ذي اليدين[٦].

٣٣ ـ الكلام في بيع الفضولي[٧].

٣٤ ـ المائة المنتقاة من الترمذي.

٣٥ ـ المائة المنتقاة من صحيح مسلم.

٣٦ ـ المائة المنتقاة من مشيخة الفخر.

٣٧ ـ المباحث المختارة في تفسير آية الدم والكفارة.

٣٨ ـ المجالس المبتكرة[٨].

٣٩ ـ المجموع المذهب في قواعد المذهب[٩].

٤٠ ـ المدلسين[١٠].

---

(١) منه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ٢٧٠٩ (١٠٩ ـ ١٢٦).

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في الدرر ٢/٩١ وقال: عبارة عن فهرست لمسموعاته من شيوخه.

(٣) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ٥٤٢.

(٤) ذكره صاحب الأنس ٢/١٠٧ وقال: كتاب نفيس يشتمل على علمي الأصول والفروع.

(٥) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٧٧٠.

(٦) ذكره صاحب الأنس ٢/ ١٠٧ وقال: في مجلد.

(٧) منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٨٧٨.

(٨) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١/١٥.

(٩) منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٧٩٠.

(١٠) ذكره السبكي في طبقاته ١٠/٣٥.

٤١ ـ المسلسلات[١].

٤٢ ـ مقدمة كتاب نهاية الأحكام[٢].

٤٣ ـ منحة الرائض بعلوم آيات الفرائض[٣].

٤٤ ـ النفحات القدسية[٤].

٤٥ ـ النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح.

وهو كتابنا هذا وسيأتي الكلام عليه بعد هذا الفصل.

٤٦ ـ الوشي المعلم في من روى عن أبيه عن جده[٥].

٤٧ ـ منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة[٦].

---

(١) ذكره د. عمر حسن في مقدمة كتابه ١٥/١.

(٢) ذكره المؤلف في مقدمة كتابه النقد الصحيح.

(٣) ذكره صاحب الأنس ١٠٧/٢.

(٤) ذكره د. عمر حسن في مقدمة المراسيل ١٦/١.

(٥) ذكره صاحب الأنس ١٠٧/٢ وقد وقفت على قطعة مصورة لدى الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

(٦) قمت بتحقيقه .معتمداً على نسختين أولاهما من الأسكوريال والأخرى من مكتبة خدابخش.

النَقْدُ الصَّحِيح لِمَا اعترض عليه من أحاديث المصابيح

هكذا اسم الكتاب في عنوان النسخة التي وقفت عليها. وقد تناول المصنف رحمه الله الأحاديث التي انتقدت على المصابيح تبعاً لحكم ابن الجوزي على تلك الأحاديث بالوضع. وقد حاول المصنف رحمه الله إخراج تلك الأحاديث من حيز الوضع إلى حيز آخر أقوى. معتمداً على أقوال العلماء وبحث طرق الأحاديث الواردة.

ومن خلال دراستي للكتاب وجدته قد حسن أحد عشر حديثاً من ضمن الأحاديث التي أوردها في كتابه. وهي تسعة عشر حديثاً وحكم على باقيها بالضعف الذي لا ينتهي إلى الوضع.

وقد ابتدأ كتابه بذكر جملة من القواعد المعتبرة في التصحيح والتحسين وذكر شيئاً من شروط أصحاب الكتب الستة.

ولعلي لا أغالي إذا قلت إنه استطاع بهذا الجزء أن يبين لنا إمامته في فن التخريج والتصحيح والتضعيف.

ومن العجب أن يقوم الحافظ ابن حجر بتأليف كتاب يتناول نفس الموضوع الذي تناوله العلائي. وكان الدافع للحافظ في تأليفه الكتاب هو سؤال وجهه إليه بعض المستفتين، وهذا الدافع نفسه

الذي حمل العلائي على تأليف الجزء الذي بين أيدينا.

والناظر لهذين الجزئين يرى مدى التشابه في إطلاق الحكم على الأحاديث الواردة حتى ليخيل أن أحدهما نقل الكتاب عن الآخر بنصه. إلا أنني لا أستطيع الجزم بذلك لأني وجدت السيوطي قد عزا بعض النقول إلى كتاب الأجوبة للحافظ ابن حجر[1] إلى جانب ما ذكره المؤلف نفسه[2]. وقد انفرد كتاب العلائي بزيادة حديث واحد وهو الحديث العاشر ولفظه «للسائل حق وإن جاء على فرس» إذ لم يذكره الحافظ ابن حجر تبعاً لعدم وروده في السؤال الموجه إليه.

فمهما يكن من أمر فالكتابين متلازمين ولا بد لطالب العلم أن يقف عليهما عند الاهتمام بأحاديث المصابيح.

نسبة الكتاب للمؤلف:

أثناء بحثي في كتاب المعتبر للإمام الزركشي وقفت على حديث صنفان من أمتي[3]... الحديث حيث نقل عن العلائي رد ما أورده ابن الجوزي في موضوعاته، وبعد المقارنة بين النصين وجدتهما متطابقين تماماً.

وقد سبق الزركشي إلى ذكر كتاب العلائي الإمام ابن القيم رحمه الله في الكلام على حديث أقيلوا ذوي الهيآت[2].

---

(١) اللالىء المصنوعة ١/٣٣٤.

(٢) أشار في صلاة التسبيح إلى كتابه تخريج الأحاديث الواردة في الأذكار. مشكاة ٣/٣٠٦.

(٣) المعتبر ٢/٤٥٤.

(٤) عون المعبود: ١٢/٣٩.

ولعل إيراد هذين الإمامين لهذا الكتاب ونقلهما عنه يقطع يقيناً بأن هذا الكتاب للمصنف.

ومن الأدلة في ذلك ما ذكره السخاوي في الكلام على حديث أنا مدينة العلم[1] حيث أورد فيه ما قاله الإمام العلائي والكلام موجود في الكتاب.

وكذلك ما أورده الإمام السيوطي في اللالىء[2].

وصف المخطوط:

لقد اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة واحدة ولعلها نسخة فريدة فيما أعلم. حيث اجتهدت في العثور على نسخة أخرى دون جدوى. إلا أن النسخة كانت في غاية الوضوح إلاَّ في مواضع نبهت عليها أثناء التحقيق.

وتقع هذه المخطوطة في عشرة أوراق ذات وجهين وقد صورت من مكتبة الأسكوريال حيث رقمها هناك **١٦١٢** ورقمها في مكتبة الجامعة الإسلامية هو ٨٧٨ ضمن مجموعة كلها للإمام العلائي.

---

(١) المقاصد الحسنة: ٩٧.

(٢) اللالىء ١/٣٣٢.

وغيره ان ابا طلحة سنة احدى وخمسين وحينيذ فقد ادركه
عبيد الله وزال توهم الانقطاع في حديث مالك وليس فيه
سوى الغلط في اسم عثمان بن حنيف ولم ينبه على هذا الموضع
احد والله اعلم فرغ من تعليقه العبد الفقير الى
الله تعالى المعترف بالذنب الراجي رحمة ربه وغفرانه
عيسى بن ابراهيم بن ناجي اللبني
عفا الله عنه وغفر له وذلك
من نسخة المصنف بخطه وفرغ في
مستهل ربيع الاول سنة ستة عشر
وسبعماية بالمسجد الاقصى الشريف
بالحادثة القدس رحم الله واقفها
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد
وآله

وليس فيه سوى الغلط في اسم عثمان بن حنيف
[illegible] فرغ منه محمد بن [illegible] الصيرفي
في [illegible] جمادى الاولى سنة [illegible] وسبعين [illegible]

[illegible]

النقد [illegible] علي [illegible]
[illegible] صلاح الدين العلائي [illegible]

النقد الصحيح لما اعترض عليه من احاديث المصابيح

تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة
خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي
عفا الله عنه وغفر له [illegible]
[illegible]

عبد الله القرشي

[illegible]

مجموع فيه من تصنيف [illegible] وهو [illegible] الشيخ صلاح الدين العلائي
الاول كتاب النقد الصحيح لما اعترض عليه من احاديث المصابيح
الثاني كتاب [illegible] المجملة على المواضع المشكلة [illegible]
الثالث [illegible] الكيل [illegible] الخليل [illegible]
الرابع [illegible]
الخامس كتاب في [illegible]
السادس [illegible]

النقد الصحيح
لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح

تأليف

الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي

المتوفى سنة: ٧٦١ هـ



«بسم الله الرحمن الرحيم
وبالله التوفيق»

أما بعد: حمداً لله على ما هدى إليه من معرفة السنن. ووفق في اقتفاء معالمها لسلوك أقصد السنن. والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالمعجز الخارق فصاحة اللسن. المنعوت بالعقل القويم والخلق الحسن، وعلى آله وصحبه الذين لهم على كل من بعدهم جزيل النعم.

فقد وقع السؤال عن عدة أحاديث مما عده الإمام أبو محمد البغوي ـ رحمه الله ـ في كتابه الموسوم بالمصابيح من الحسان أوردها عليه بعض المتأخرين اعتماداً على ذكر الإمام أبو الفرج بن الجوزي لها في كتابه الذي جمع فيه على زعمه الأحاديث الموضوعة، وحكم بأنها كذلك، فنظرت فيها، فإذا غالبها ليس كما ذكر[1].

فعلقت هذه الأوراق مبيناً ما هو الصواب في الحكم على تلك

(١) عبر المؤلف بهذه العبارة، لأن العلماء أخذوا على ابن الجوزي إدخاله بعض الأحاديث الصحيحة والحسنة في موضوعاته، وقد ألف الحفاظ كتباً للرد على ابن الجوزي منهم الحافظ العلائي في كتابه هذا، والحافظ ابن حجر في كتابه القول المسدد في الذب عن المسند، وللسيوطي كتاب التعقبات على الموضوعات، الذي طبع في الهند طبعة حجرية قديمة.

الأحاديث مستعيناً بالله تعالى، ومتوكلاً عليه في جميع الأمور، وبالله التوفيق.

وقبل الكلام على هذه الأحاديث ـ نقدم ـ مقدمات تمهيداً لما يأتي من البيان بحالها.

الأولى : أن الحديث المحتج به ينقسم إلى صحيح وحسن، وذلك بحسب تفاوت رجال إسناده في الحفظ والإتقان، وآداء ما تحملوه، كما أن الحديث الذي لا يحتج به ينقسم إلى ضعيف ومنكر وموضوع، بحسب تفاوت رواته في (الوهم)[1] والغلط والتساهل وتعمد الكذب.

فمن كان في أعلى درجات الإتقان والحفظ كان ما تفرد به صحيحاً مركوناً إليه، ومن نزل عن هذه الدرجة تكون أفراده حسنة، وما تابعه غيره فيه صحيحاً، ومن نزل عن ذلك يكون ما رواه منكراً أو شاذاً، ومن نقص عن ذلك يكون حديثه ضعيفاً، والمرجع في ذلك كله إلى ما حرره الأئمة الحفاظ من أحوال الرجال، وبينوا من صفاتهم، أو تعرضوا له من الأحاديث بالتنصيص عليه مع النقد الصحيح والتصرف الجاري على قواعدهم.

الثانية : إن الأئمة اتفقت على أن كل ما أسنده البخاري أو مسلم في كتابيهما الصحيحين فهو صحيح لا ينظر فيه[2]. وإنه لا يصل إلى درجتهما في ذلك كتب السنن والمسانيد، بل

---

(١) في الأصل: ما صورته الوهمة.

(٢) قال النووي: هما أصح الكتب بعد القرآن.. تدريب الراوي ١/٩١.

هذه الكتب مشتملة على الصحيح والحسن والضعيف، وفي يسير منها أحاديث واهية جداً، وذلك قليل أو نادر في سنن النسائي[1]، وما كان فيه ضعف في جامع الترمذي فبينه وتخرج من عهدته[2].

وأما سنن أبي داود وابن ماجه، فلا يبينان شيئاً من ذلك إلا في بعض منها بينها أبو داود، وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به[3]. ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده، ولكن لا يلزم منه أن يكون حسناً في نفس الأمر، لا سيما إذا قوي حال رواته في الضعف. ومن هذا الوجه تطرق الاعتراض على الإمام أبي محمد البغوي ـ رحمه الله ـ في كتابه «المصابيح» حيث وصف الأحاديث التي انفرد بها أصحاب السنن بالحسان، وليس جميعها كذلك، بل فيها ما هو صحيح، وإن لم يكن مخرجاً في الصحيحين إذ ليس الحديث الصحيح مقصوراً على ما في الكتابين، بل وراء ذلك أحاديث كثيرة صحيحة[4]. وفيها ـ أعني كتب السنن ـ ما ليس بصحيح

---

(١) انظر مناقشة هذا الموضوع في توضيح الأفكار في بيان شرط النسائي ١/٢١٩.

(٢) توضيح الأفكار ١/٢٢٤.

(٣) قال أبو داود في رسالته ص ٢٧: وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح.

وقد اختلف الأئمة في حمل عبارة أبي داود، هل يعني به صالح للاحتجاج أو الاعتبار. ولعل الرأي القوي أنه صالح للاحتجاج، لا سيما وأن أبا داود يحتج بالضعيف إذا لم يكن في الباب غيره...

(٤) قال البخاري: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول. =

ولا حسن، بل يكون ضعيفاً أو منكراً أو واهياً، كما صرح به الترمذي على قطعة من حديثه، وبيَّنه الأئمة النقاد في كثير من أحاديث أبي داود وابن ماجه.

وقد بسطت الكلام على هذا الموضع بسطاً شافياً في مقدمة كتاب نهاية الأحكام[1].

الثالثة : لا يلزم من كون سند الحديث ضعيفاً أن يكون كذلك في نفس الأمر، بل قد يكون له سند آخر رجاله ممن يحتج بهم، وقد ينجبر بسند آخر ضعيف تنتهي بمجموعها إلى درجة الحسن. وذلك أن ضعف الرواة تارة يكون لاتهامهم بالكذب، وتارة يكون لنقص إتقانهم وحفظهم[2].

فالقسم الأول لا ينجبر بسند آخر فيه مثل رجال الأول، لأنه انضم كذاب إلى مثله، فلا يفيد شيئاً، بل ربما يكون بعضهم سرق ذلك الحديث من بعض وادعى سماعه[3].

= وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه. مقدمة ابن الصلاح ص ١٠، تدريب الراوي ١/٩٨.

(١) لم أقف عليه.

(٢) وبالمقابل لا يلزم من كون السند صحيحاً أن يكون المتن صحيحاً، لأنه قد يصح السند أو يحسن لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة.
تدريب الراوي ١/١٦١.

(٣) قال السيوطي: وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر. نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه =

أما إذا كان النقص دخل من جهة اتهامهم بالغلط والوهم، فإنه إذا جاء ذلك الحديث من وجه آخر عن رجال مقاربين لها، ولا علم أن الوهم بعيد منه انجبر أحد السندين بالآخر، وارتقى الحديث إلى درجة الحسن. وسيأتي في بعض الأحاديث ما هو مثال لهذا.

وكذلك الحديث الحسن لقصور رجال إسناده عن درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان. إذا روى ذلك بسند آخر مثله في الحسن، ارتقى بمجموعها إلى درجة الصحة لاعتضاد كل منهما بالآخر.

الرابعة : الحكم على الحديث بكونه موضوعاً من المتأخرين عسر جداً، لأن ذلك لا يتأتى إلا بعد جمع الطرق وكثرة التفتيش، وإنه ليس لهذا المتن سوى هذه الطريق الواحد، ثم يكون في رواتها من هو متهم بالكذب إلى ما ينضم إلى ذلك من قرائن كثيرة، يقتضي للحافظ المتبحر الجزم بأن هذا الحديث كذب. ولهذا انتقد العلماء على الإمام أبي الفرج بن الجوزي في كتابه الموضوعات، وتوسعه بالحكم بذلك على كثير من الأحاديث ليست بهذه المثابة، بل فيها ما فيه ضعف يحتمل ويمكن التمسك به في الترغيب والترهيب، وفيها ما هو حديث حسن، أو

= منكراً أو لا أصل له. صرح به شيخ الإسلام، قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن. تدريب الراوي ١/١٧٧.

قد صححه بعض الأئمة، كما سيأتي في حديث صلاة التسبيح[1]. وفيها ما له طريقين أخرى يقوى بها الحديث لم يطلع عليها، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في بعض الأحاديث. فدخلت الآفة عليه من هذه الوجوه وغيرها، ويجيء بعده من لا يد له في علم الحديث فيقلده فيما حكم به من الوضع، وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث، والتوسع في حفظه، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ونحوهم. ثم أصحابهم مثل أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني[2]، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهوية، وطائفة منهم. ثم أصحابهم مثل البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي. وكذلك إلى زمن الدارقطني، والبيهقي، ممن لم يجيء بعدهم مساو لهم بل ولا مقارب - رحمة الله عليهم.

فمتى وجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم على حديث بشيء كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ العظيم، والإطلاع الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح، وهذا التعذر إنما يجيء في الأحاديث المحتملة، وإلا فكثير من الأحاديث جداً يشهد القلب بوضعها، ويسهل الحكم عليها بذلك ممن كثرت ممارسته لهذا الفن. وهو حال كتاب الموضوعات لابن الجوزي. والله أعلم.

---

(١) الحديث رقم ٣.

(٢) في الأصل: المقدسي. وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

ومن هنا نشرع في بيان الأحاديث التي انتقدت على صاحب المصابيح، وما ينبغي الحكم عليها به. ومن الله العون[1].

فمنها حديث:

١ ـ «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة، والقدرية».

وهذا الحديث ذكره أبو الفرج في الموضوعات بسند فيه مأمون ـ أحد الكذابين، وذكره في كتابه الذي سماه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، من طريق سلام بن أبي عمرة عن عكرمة عن ابن عباس، ومن طريق علي بن نزار بن حبان عن أبيه عن عكرمة.

وضعف الأول بأن سلام بن أبي عمرة قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وبأن علي بن نزار راوي االثانية واه[2].

ثم قال: ورواه النضر بن سلمة، وهو متروك عن محمد بن بكر. وذكر سنداً إلى سعيد بن جبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما[3].

وحديث علي بن نزار رواه الترمذي في جامعه، ولم ينفرد

---

(١) من دراستي لمقدمة الحافظ ابن حجر لأجوبته التي أجاب بها السائل عن الأحاديث المنتقدة في المصابيح، وجدت الفرق بين هاتين المقدمتين طفيفاً.

(٢) لم يذكر العلائي نص ما قاله ابن الجوزي في علله، حيث قال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ ﷺ ـ ونزار وعلي بن نزار والقاسم ابن حبيب وسلام، كلهم ليس بشيء.

العلل المتناهية ١/١٥٢.

(٣) المصدر السابق ١/١٥٣.

به علي بن نزار بل تابعه فيه القاسم بن حبيب التمار، وعبد الله بن محمد الليثي، كلاهما عن نزار بن حيان. رواه ابن ماجه من طريقهما[1].

والقاسم بن حبيب هذا وثقه أبو حاتم بن حبان وغيره تكلم فيه[2].

وعبد الله الليثي لم أر أحداً تكلم فيه[3].

والترمذي قال في هذا الحديث بعد سياقه: هذا حديث حسن غريب[4]. وفي الباب عن عمرو بن عمرو، ورافع بن خديج - رضي الله عنهم.

فهذه المتابعات وتحسين الترمذي له يخرج الحديث عن أن يكون موضوعاً أو واهياً. والله أعلم.

* * *

---

(١) رواه ابن ماجه في باب في الإيمان. السنن ١/٩.

(٢) قال فيه الحافظ: لين، من السادسة. - ت - تقريب التهذيب ص ٢٧٨.

(٣) قال الحافظ: مجهول، من السابعة. - ق - تقريب التهذيب ص ١٨٨.

(٤) انظر باب ما جاء في القدرية. تحفة الأحوذي ٦/٣٦٢.

قلت: هذا الحديث مداره على نزار بن حبان. قال فيه ابن حبان: منكر الحديث جداً، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

أما المتابعات التي ذكرها العلائي، فهي واهية إذ أننا لم نر من تابع نزاراً، بل توبع ابنه، وهذه المتابعات ليست بشيء لا سيما وإن في إحدى طرقها مجهول. ولنقف على قول ابن حبان في نزار.

انظر المجروحون ٣/٥٦.

ومنها حديث:

٢ ـ «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم»[١].

هذا الحديث ليس بموضوع. بل له طرق كثيرة ينجبر بعضها ببعض، وأجودها ما رواه أبو داود في سننه عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما[٢].

وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين، لكن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، وهو منقطع[٣].

وقد رواه جعفر الفريابي في كتاب «القدر» من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر به[٤].

وزكريا هذا قال فيه ابن معين: ليس به بأس. وغيره تكلم فيه[٥]. فقد تبين الساقط من سنده في رواية أبي داود.

ورواه بعد ذلك من حديث حذيفة ـ رضي الله عنه ـ وفي

---

(١) أورده ابن الجوزي في علله أيضاً ١/١٤٤، وقال: هذا حديث لا يصح.

(٢) رواه أبو داود في باب في القدر. عون المعبود ١٢/٤٥٢.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: قال أبو الحسن بن القطان: قد أدركه وكان معه بالمدينة، فهو متصل على رأي مسلم.
مشكاة المصابيح ٣/٣٠٥.

(٤) لم أقف عليه في نسختي من كتاب «القدر».

(٥) قلت: ثبت للحافظ ابن حجر أنه ضعيف بعد دراسة أقوال النقاد فيه. التاريخ ٢/١٧٤، تقريب التهذيب ص ١٠٧.

إسناده بقية بـن الوليد عن الأوزاعي[1]. وبقية هذا مشهور بأنه يدلس عن الضعفاء، ولكن تصلح روايته للشواهد.

ورواه جعفر الفريابي بسند آخر جيد عن مكحول عن أبي هريرة - رضي الله عنه. لكن مكحول لم يسمع من أبي هريرة، فهو مرسل[2].

فتتبين بهذه الطريق أن الحديث له أصل، وليس بمنكر، فضلاً عن أن يكون موضوعاً[3]. والله أعلم.

* * *

ومنها حديث:

٣ - «صلاة التسبيح»[4].

وهو حديث حسن صحيح، رواه أبو داود وابن ماجه بسند جيد إلى ابن عباس - رضي الله عنهما، وعنه عكرمة. وقد احتج به البخاري، وعنه الحكم بن أبان، وقد وثقه يحيى بن معين و(العجلي)[5] وغيرهما، وعنه موسى بن عبد العزيز، وقد

---

(١) لم أقف عليه في نسختي من كتاب «القدر».

(٢) كتاب القدر ص ٤٦.

(٣) قلت: ثبت للحافظ ابن حجر أنه حسن، ويرى أن مستند من أطلق عليه الوضع تسميتهم - أي القدرية - المجوس، وهم مسلمون، أنهم كالمجوس في إثبات فاعلين لا في جميع معتقد المجوس.

المصابيح ٣/٣٠٥، المصنوع في معرفة الموضوع ص ١٠٨.

(٤) عون المعبود ٤/١٧٦، سنن ابن ماجه ١/٤٤٢، الموضوعات ٢/١٤٣.

(٥) كلمة غير واضحة، وأميل إلى أنها: العجلي.

انظر: تهذيب التهذيب ٢/٤٢٣.

قال فيه يحيى بن معين والنسائي: لا بأس به[1]. وباقي رواته متفق عليهم.

وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[2].

وقال أبو حامد بن الكرجي: سمعت مسلم بن الحجاج، وكتب معي هذا الحديث مع عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن موسى بن عبد العزيز، يقول: لا يروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا[3].

وقال الإمام أبو بكر بن أبي داود السجستاني: سمعت أبي يقول: ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا. يعني حديث عكرمة عن ابن عباس[4].

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين مصححاً له، ثم رواه أيضاً من طريق حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن نافع عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ـ ﷺ ـ علم هذه الصلاة جعفر بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فذكرها. ثم قال الحاكم: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه[5].

---

(١) تهذيب التهذيب ي ١٠/٣٥٦.

(٢) رواه في باب صلاة التسبيح، وقال: إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيء... صحيح ابن خزيمة ٢/٢٢٣.

(٣) وقال الدارقطني: أصح شيء في فضل الصلاة: صلاة التسبيح.
اللآلىء المصنوعة ٢/٤٤.

(٤) مشكاة المصابيح ٣/٣٠٧.

(٥) وزاد: ومما يستدل به على صحة هذا الحديث: استعمال الأئمة من اتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه، ومواظبتهم عليه، وتعليمهن الناس، منهم عبد الله بن المبارك. المستدرك ١/٣١٩.

(وهذان التصحيحان كلاهما)[1] يعارض ذكر ابن الجوزي له في كتابه «الموضوعات»، وتبين أنه أخطأ في ذلك، ولا بد هو ساقه من ثلاث طرق. منها اثنان في إسناد كل منهما رجل ضعيف، والثالث: طريق ابن عباس المتقدمة.

واعترض عليها بأن موسى بن عبد العزيز مجهول. وليس هو كذلك. فقد روى عنه جماعة من الثقات، وتقدم أن ابن معين والنسائي قالا فيه: لا بأس به. فليس بمجهول قطعاً، ثم لا يلزم من كونه مجهولاً والآخرين ضعيفين أن يكون الحديث موضوعاً لا سيما مع تصحيح من تقدم.

وللحديث طرق أخرى كثيرة غير ما ذكرنا.

فأما ما ذكره السائل من أن الإمام أحمد بن حنبل طعن فيه. فقد ذكر الخلال في كتاب «العلل» أن علي بن سعيد النسائي قال: سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح فقال: لم يصح عندي منها شيء. فقلت له حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. فقال: كل يرويه عن عمرو بن مالك النكري. فقلت: قد رواه أيضاً مستمر بن الريان. فقال: من حدثك؟ قلت: مسلم بن إبراهيم. فقال: مسلم شيخ ثقة، وكأنه أعجبه. فهذا تقوية منه للحديث بسند آخر غير ما تقدم.

وقد حكى الترمذي عن الإمام عبد الله بن المبارك ما يقتضي تقوية هذا الحديث[2]. وذكر استحباب فعلها من

---

(١) في الأصل: وهذا التصحيحين كلها.

(٢) قلت: نقل الترمذي عن ابن المبارك ما أورده العلائي، إلا أن الترمذي كان له =

أصحابنا الروياني في البحر، والبغوي في شرح السنَّة، وذكرها من أئمة الحنابلة جماعة، منهم: أبو الوفاء بن عقيل، والشيخ موفق الدين المقدسي، وغيرهما. والله أعلم.

* * *

ومنها حديث:

٤ - «من عزى مصاباً فله مثل أجره»[١].

وهذا ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» من حديث ابن مسعود، وجابر - رضي الله عنهما. وفي سند الأول حماد بن الوليد، وهو متكلم فيه[٢]، وفي طريق الثاني محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو متهم ليس بثقة[٣].

والحديث الأول رواه الترمذي[٤]، وابن ماجه[٥] من غير طريق حماد بن الوليد في إسناده عندهما علي بن عاصم عن محمد بن سوقه، وقد تكلم جماعة من الأئمة في علي بن عاصم

= موقف من هذا الحديث، حيث قال: روى عن النبي - ﷺ - غير حديث في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء... تحفة الأحوذي ٥٩٧/٢.

(١) الموضوعات ٢٢٣/٣.

(٢) قال فيه الحافظ الذهبي: ساقط، متهم. ديوان ص ٧٣.

(٣) قال الحافظ: متروك، ليس بثقة. تقريب التهذيب ص ٣٠٩.

(٤) رواه الترمذي، وقال عقبه: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم. وروى بعضهم عن محمد بن سوقه بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه. ويقال: أكثر ما ابتلى به علي بن عاصم بهذا الحديث. نقموا عليه... تحفة الأحوذي ١٨٥/٤.

(٥) سنن ابن ماجه ٥١١/١.

هذا، وذكروا هذا الحديث من جملة ما انتقد عليه، لكن ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب أن هذا الحديث رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع بن الجراح عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقه[١].

وإبراهيم بن مسلم هذا ذكره ابن حبان في الثقات[٢]. ولم يتكلم فيه أحد.

وقيس بن الربيع صدوق تكلموا فيه[٣]. وحديثه يصلح متابعاً لرواية علي بن عاصم.

والذي يظهر أن هذا الحديث يقارب درجة الحسن، ولا ينتهي إليه، بل فيه ضعف محتمل. فأما أن يكون موضوعاً فلا[٤].

* * *

ومنها حديث:

٥ ـ «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود».

وهو في سنن أبي داود والنسائي من حديث عائشة ـ رضي

---

(١) تاريخ بغداد ١١/٤٥١.

(٢) وقال: يغرب. لسان الميزان ١/١١١.

(٣) قال الحافظ: صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به. تقريب التهذيب ص ٢٨٣.

(٤) أورد السيوطي هذا الحديث في كتابه اللآلىء ٢/٤٢٢، وتكلم عليه كلاماً جيداً، حيث نقل أقوال الأئمة فيه.

وقد ثبت للحافظ ابن حجر ضعفه. مشكاة المصابيح ٣/٣٠٩.

الله عنها[1]. وفي إسناده عبد الملك بن زيد العدوي، وقد ضعفه علي بن الجنيد، وقال فيه النسائي: ليس به بأس، ووثقه أبو حاتم بن حبان[2].

والحديث حسن لا سيما مع تخريج النسائي له[3]. ولا يجوز نسبته إلى الوضع والاختلاق.

* * *

ومنها حديث:

٦ ـ «يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة»[4].

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الحدود، والنسائي في الكبرى في باب الرجم.
عون المعبود ١٢/٣٨، تحفة الأشراف ١٢/٤١٣.

(٢) الجرح والتعديل ٢/٢/٣٥٠، تهذيب التهذيب ٦/٣٩٣.

(٣) قال ابن القيم ـ رحمه الله: قال الحافظ صلاح الدين العلائي: عبد الملك بن زيد هذا قال فيه النسائي لا بأس به، ووثقه ابن حبان. فالحديث حسن إن شاء الله تعالى، لا سيما مع إخراج النسائي له. فإنه لم يخرج في كتابه منكراً ولا واهياً ولا عن رجل متروك.
قلت: إن كان ابن القيم نقل هذا من كتاب النقد الصحيح للعلائي. فالكلام الذي نقله غير موجود في الأصل، وإنما الموجود ما هو مثبت، وهو يقارب هذا الكلام. وإن كان قد نقله من كتاب آخر للعلائي فلم يبين أي كتاب.
قال الحافظ ابن حجر: أخرجه النسائي من وجه آخر من رواية عطاف بن خالد عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عمره.
وأخرجه أيضاً من طريق آخر عن عمره، ورجالها لا بأس بهم، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، فلا يتأتى لحديث يروى بهذا الطرق أن يسمى موضوعاً.
انظر: تحفة الأشراف ١٢/ ٤١٣ ـ ٤٣١، عون المعبود ١٢/٣٩، مشكاة المصابيح ٣/٣٠٩، المقاصد الحسنة ص ٧٣.

(٤) الموضوعات ٣/٥٥.

وهو أيضاً في سنن أبي داود، والنسائي من طريق عبيد الله بـن عمرو الرقي عن عبد الكريم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ رفعه[1].

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وأخطأ في ذلك خطأ فاحشاً، لأنه بنى ذلك على أن عبد الكريم هو ابن أبي أمية أبو المخارق البصري، وأنه ضعيف، وليس الأمر كما ظن. بل هذا عبد الكريم بن مالك الجزري، صرح بنسبه البيهقي في هذا الحديث بعينه في كتاب «الآداب» له[2].

وعبد الكريم الجزري ثقة متفق عليه. فإسناد الحديث على شرط الصحيحين.

ثم لو سلم أنه أبو المخارق. فقد روى عنه الإمام مالك، ولا يروي إلا عن ثقة عنده.

وأخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في المتابعات، فلا

---

(١) رواه أبو داود في باب ما جاء في خضاب السواد. والنسائي في باب النهي عن الخضاب بالسواد.
وقد صرح أبو داود باسم الراوي عن سعيد بأنه عبد الكريم الجزري، وكذلك فعل المزي.
وممن جزم بأنه الجزري أبو الفضل بن طاهر، وابن عساكر، والضياء المقدسي، وغيرهم. وهو مقتضى صنيع من صححه كابن حبان والحاكم.
انظر: عون المعبود ١١/٢٦٦، سنن النسائي ٨/١٣٨، تحفة الأشراف ٤/٤٢٤، مشكاة المصابيح ٣/٣٠٩.

(٢) كتاب الآداب ٣١٩/أ.

يجوز أن نحكم على ما انفرد به بالوضع[1].

* * *

ومنها حديث:

٧ ـ «إن النبي ـ ﷺ ـ رأى رجلاً يتبع حمامة، فقال: شيطان يتبع شيطانه».

والحكم على هذا الحديث بالوضع جهل وخطأ أيضاً.

فقد رواه أبو داود، وابن ماجه، والبيهقي[2] من طرق إلى حماد بن سلمة الإمام المشهور، أحد من احتج به مسلم عن محمد بـن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه.

---

(١) انظر أقوال النقاد في ابن أبي المخارق.
تهذيب التهذيب ٦/٣٧٧.

(٢) أخرجه أبو داود في باب اللعب بالحمام. وكذا أخرجه ابن ماجه، والبيهقي، وقال: خالفه شريك فيما روى عنه، فقال عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة، وحديث حماد أصح.
عون المعبود ١٣/٢٨٤، سنن ابن ماجه ٢/١٢٣٨، السنن الكبرى ١٠/١٩.
قال الحافظ ابن حجر: محمد صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قبل، وقد يتوقف في الاحتجاج به إذا انفرد بما لم يتابع عليه، ويخالف فيه، فيكون حديثه شاذاً، لكنه لا ينحط إلى الضعف، فضلاً عن الوضع.
وقد زاد بعضهم في هذا السند رجلاً. فأخرجه ابن ماجه من طريق شريك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن يحيى بن عبد الرحمن بـن حاطب عن عائشة، ومن طريق حماد بن سلمة بن محمد بن عمرو كالأول، وليس هذا بقادح، لأن حماداً أضبط من شريك، ويحتمل أن يكون أبو سلمة حدث به على الوجهين.
سنن ابن ماجه ٢/١٢٣٩، مشكاة المصابيح ٣/٣١٠.

ومحمد بن عمرو هذا من شيوخ مالك في الموطأ، ووثقه يحيى بن معين، وغيره. والترمذي وصحح حديثه، وكذلك الحاكم وابن خزيمة وابن حبان.

وللحديث طريقان آخران رواهما ابن ماجه[1]، وينتهي بمجموع ذلك إلى درجة الصحة القوية.

* * *

ومنها حديث:

٨ ـ «إذا كتب أحدكم كتاباً فليتربه فإنه أنجح لحاجته».

وله طريقان:

أحدهما: رواه الترمذي به، من حديث حمزة النصيبي عن أبي الزبير عن جابر وحمزة هذا ضعيف متروك باتفاقهم[2].

---

(١) الطريق الأول عن عثمان بن عفان، إلا أنه منقطع لأن في سنده الحسن بن أبي الحسن لم يسمع من عثمان، كما نقل عن أبي زرعة الرازي.
والطريق الثاني: عن أنس بن مالك، وفي السند إليه رواد بن الجراح قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط بآخره فترك.
تقريب التهذيب ص ١٦٠، وانظر سنن ابن ماجه ٢/١٢٣٨ ـ ١٢٣٩.

(٢) رواه الترمذي في باب ما جاء في تتريب الكتاب، وقال عقبه: هذا حديث منكر لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه، وحمزة هو ابن عمرو النصيبي، وهو ضعيف الحديث.
قال الحافظ: له في الترمذي حديث واحد في تتريب الكتاب، وهو غير منسوب عنده، وقال بأثره حمزة هو ابن عمرو النصيبي.
قال المزي: لا نعلم أحداً قال فيه حمزة بن عمرو إلا الترمذي، وكأنه اشتبه عليه بحماد بن عمرو النصيبي.
انظر: تحفة الأحوذي ٧/٤٩٤، تهذيب التهذيب ٣/٢٩.

والثانية: رواه ابن ماجة، وفي إسناده بقية، قال: ثنا أبو أحمد عن أبي الزبير عن جابر وأبو أحمد هذا مجهول، وقيل إنه عمر بن موسى الوجيهي، وهو كذاب منكر الحديث[١].

فالحديث ضعيف جداً، ولا تبعد لنسبته إلى الوضع، والاعتراض فيه على صاحب المصابيح في عده إياه من الحسان[٢]. والله أعلم.

* * *

ومنها حديث:

٩ ـ «لا تظهر الشماتة بأخيك فيعافيه الله ويبتليك».

وهذا ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» بسند فيه عمر ابن إسماعيل بن مجالد عن حفص بن غياث عن برد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع ـ رضي الله عنه ـ وعمر بن إسماعيل. هذا اتفقوا على ضعفه، لكن لم ينفرد بالحديث كما قال أبو الفرج[٣]. بل رواه الترمذي عن سلمة بن شبيب عن القاسم بن أمية عن حفص بن غياث، وقال فيه حديث حسن غريب[٤].

---

(١) رواه في باب تتريب الكتاب. السنن ٢/١٢٤٠.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في رواية الترمذي: ومع ضعفه لم ينفرد به بل تابعه أبو أحمد بن علي الكلاعي عن أبي الزبير، وقد أيد حكم العلائي لهذا الحديث بالضعف. مشكاة المصابيح ٣/٣١٠.

(٣) الموضوعات ٣/٢٢٤.

(٤) تحفة الأحوذي ٧/٢٠٦.

ومكحول سمع من واثلة[1]. وذكر شيخنا المزي أن الصواب في سند الترمذي القاسم بن أمية لا أمية بن القاسم، وإن القاسم هذا معروف. قال فيه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان صدوق[2]. فبرىء عمر ابن إسماعيل من عهدة الحديث وهو حسن كما قال الترمذي لكنه غريب، كما ذكر التفرد القاسم به[3].

* * *

ومنها حديث:

١٠ ـ «للسائل حق وإن جاء على فرس».

ذكره السائل متصلاً بقوله ـ ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، وأعطوا السائل وإن جاء على فرس»، وذكر أن المنتقد إنما اعترض على الجملة الثانية، وإنها موضوعه، وليس شيء منهما موضوعاً، ولكن الجملة الثانية أصح من الأولى. فإن قوله أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩.

(٢) الجرح والتعديل ٢/٣/١٠٧، تحفة الأشراف ٩/٨٠.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: أخرجه الترمذي من طريق مكحول عن واثلة بن الأسقع، وقال حديث حسن غريب، ومكحول قد سمع من واثلة، وأخرج له شاهداً يؤدي معناه من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن واثلة. قال: قال رسول الله ـ ﷺ: «من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله» وقال أيضاً حسن غريب.

هكذا وصف كلا منهما بالحسن والغرابة. فأما الغرابة فلتفرد بعض رواة كل منهما عن شيخه، فهي غرابة نسبية. وأما الحسن فلاعتضاد كل منهما بالآخر. وخالف ذلك ابن حبان فقال: لا أصل له من كلام النبي ـ ﷺ. مشكاة المصابيح ٣/٣١١.

عرقه. انفرد به ابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وعبد الرحمن هذا ضعيف لا يحتج به[١].

وأما الجملة الثانية. فروى أبو داود من طريق سفيان الثوري، ثنا مصعب بن محمد بن شرحبيل، ثنا يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن أبيها الحسين بن علي - رضي الله عنهما - عن النبي - ﷺ - قال: «للسائل حق وإن جاء على فرس»[٢].

ثم رواه من حديث يحيى بن آدم، ثنا زهير يعني ابن معاوية عن شيخ قال: رأيت سفيان عنده عن فاطمة بنت حسين عن أبيها عن علي - رضي الله عنه - به[٣]. والطريق الأولى حسنة، ومصعب بن محمد وثقه يحيى بن معين[٤]، ويعلي بن أبي يحيى قال فيه أبو حاتم: مجهول. وعرفه ابن حبان فذكره في الثقات[٥]. والظاهر أنه هو الشيخ المبهم في الرواية الثانية، وزهير بن معاوية من رجال الصحيحين. وقد أثبت أبو عبد الله بن الحذاء سماع الحسين - رضي الله عنه - من النبي - ﷺ -، وإن لم يكن كذلك فهو مرسل صحابي لا

(١) حديث: أعطوا الأجير. رواه ابن ماجه في باب أجر الأجراء. سنن ابن ماجه ٢/٨١٧.
وعبد الرحمن بن زيد قال فيه الحافظ: ضعيف من الثامنة. تقريب التهذيب ص ٢٠٢.

(٢) رواه في باب حق السائل. عون المعبود ٥/٨٣.

(٣) المصدر السابق ٥/٨٤.

(٤) الجرح والتعديل ٤/١/٣٠٤.

(٥) الجرح والتعديل ٤/٢/٣٠٣، تهذيب التهذيب ١١/٤٠٥.

يجيء فيه الخلاف الذي في المرسل[1]. وقد تبين بالرواية الثانية اتصاله بذكر علي - رضي الله عنه. والحديث حسن الإسناد. والله أعلم[2].

* * *

ومنها: قوله - ﷺ -:

١١ - «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل».

ونسبة هذا الحديث إلى الوضع جهل قبيح.

فقد رواه أبو داود والترمذي من حديث زهير بن محمد عن موسى بن وردان عن أبي هريرة - رضي الله عنه[3].

وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

وهو كما ذكر. فإن موسي بن وردان وثقه أحمد العجلي، وأبو داود وغيرهما[4]، ولم يضعفه أحد[5]، وزهير بن

---

(١) انظر عون المعبود ٥/٨٣.

(٢) هذا الحديث غير موجود في تعليقات الحافظ ابن حجر، ولا أدري هل سقطت منها أم لم يسأل عنها.

(٣) رواه أبو داود في كتاب الأدب - باب من يؤمر أن يجالس.
والترمذي في كتاب الزهد.
عون المعبود ١٣/١٧٩، تحفة الأحوذي ٧/٤٩.

(٤) قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ من الثالثة.
تهذيب التهذيب ١٠/٣٧٦، تقريب التهذيب ص ٣٥٣.

(٥) بل ضعفه بعض الأئمة كما هو وارد في تهذيب التهذيب ١٠/٣٧٦، ولذا وصفه الحافظ بالخطأ. وهذا الحديث أورده الحافظ في جواباته، وقال رجاله موثقون، إلا أن الراوي عن =

محمد احتج به الشيخان، وذلك يدفع ما تكلم به فيه. ووثقه أحمد بن حنبل، وابن معين وغيرهما[1]، (فتفرده)[2] يكون حسناً غريباً، ولا ينتهي إلى الضعف فضلاً عن الوضع[3].

* * *

ومنها حديث:

١٢ ـ «المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم».

وهذا الحديث أيضاً لا ينزل عن درجة الحسن. وهو عند أبي داود، والترمذي من طريق عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه[4].

وبشر بن رافع ضعفه أحمد بن حنبل، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[5]. وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكراً[6].

= موسى مختلف فيه.
مشكاة المصابيح ٣/٣١٢.

(١) لاستيفاء ترجمته انظر: تهذيب التهذيب ٣/٣٤٨.

(٢) ما بين القوسين كلمة غير واضحة، ولعلها: فتفرده.

(٣) انظر المقاصد الحسنة ص ٣٧٨.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الأدب ـ باب في حسن العشرة.
والترمذي في كتاب البر ـ باب ما جاء في البخل.
عون المعبود ١٣/١٤٦، تحفة الأحوذي ٦/٩٧.

(٥) الجرح والتعديل ١/١/٣٥٧، تهذيب التهذيب ١/٤٤٨.

(٦) الكامل ٢/٢/١٢١.

ورواه البيهقي في كتاب الآداب له من طريق حجاج بن فرافصه عن يحيى بن أبي كثير[١].

وحجاج هذا قال فيه يحيى بن معين: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وأثنى عليه أبو حاتم الرازي[٢].

واعتضد الحديث برواية حجاج له، وخرج عن الغرابة التي أشار إليها الترمذي[٣].

وقوله ـ ﷺ: «المؤمن غر كريم» أي ليس بذي مكر[٤]. فهو ينخذع لانقياده ولينه. والمراد وصفه بعلة الفطنة للشر وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلاً، ولكنه كرم وحسن خلق. وكذلك أتبعه ـ ﷺ ـ بالوصف بالكرم.

وعكسه صفة الفاجر، يقال رجل خب أي ـ رجل خبيث ـ خداع منكر، وأصل الكلمة من قوله: خب البحر إذا هاج واغتلمت أمواجه، فإن راكبه حينئذ يكون قريباً إلى الهلاك. كذلك من يصاحب الفاجر.

* * *

---

(١) كتاب الآداب ص ٩٠.

(٢) التاريخ لابن معين ١٠٢/٢، الجرح والتعديل ١٦٤/٢/١، تهذيب التهذيب ٢٠٤/٢.

(٣) أعل الحافظ هذا الحديث بالحجاج، وبشر بن رافع، وهو أضعف.

وقال: ومع هذا لا يتجه الحكم عليه بالوضع لفقد شرط الحكم في ذلك. مشكاة المصابيح ٣١٢/٣.

(٤) في النهاية لابن الأثير ١٧٥/٢ أي ليس بذي مكر. فهو ينخدع لانقياده ولينه وهو ضد الحب. يقال فتى غر وقد غررت تغر غرارة. يريد أن المؤمن المحمود من طبعه الغرارة وقلة الفطنة للشر وترك البحث عنه وليس ذلك جهلاً ولكنه كرم وحسن خلق.

ومنها حديث:

١٣ ـ «اللهم أحيني مسكيناً، وأمتني مسكيناً، واحشرني في زمرة المساكين».

وهو حديث ضعيف، لكن لا ينتهي إلى أن يكون موضوعاً[١].

رواه ابن ماجة من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه[٢]. وفي إسناده يزيد بن سنان. قال فيه يحيى بن معين ليس بشيء. وقال أبو حاتم محله الصدق ولا يحتج به[٣].

* * *

وكذلك أيضاً حديث:

١٤ ـ «حبك الشيء يعمي ويصم».

رواه أبو داود من طريق بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن خالد بن عبد الله الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن

---

(١) قال الحافظ ابن حجر:
أخرجه الترمذي من طريق الحارث بن أخت سعيد بن جبير عن أنس، وقال: حسن غريب.
قلت: بعد الرجوع إلى سنن الترمذي وجدت استغرابه فقط.
وأخرجه ابن ماجه والحاكم، وصححه من حديث أبي سعيد، ولفظه أخصر من الأول.
سنن ابن ماجه ١٣٨١/٢، تحفة الأحوذي ١٩/٧، مشكاة المصابيح ٣١٣/٣.

(٢) انظر المصادر السابق.

(٣) التاريخ لابن معين ٦٧٢/٢، الجرح والتعديل ٢٦٧/٢/٤. ولمزيد من التفصيل انظر: المقاصد الحسنة ص ٨٤، اللآلىء المصنوعة ٣٢٤/٢.

أبيه ـ رضي الله عنه ـ رفعه[1].

وبقية تكلموا فيه، ولكنه يحتمل إذا صرح بالسماع[2].

وشيخه أبو بكر هذا ضعفه أبو زرعة والدارقطني. وقال فيه أحمد بن حنبل: ليس بشيء[3].

وذكر الحافظ المنذري: أن الحديث روى موقوفاً من قول أبي الدرداء، وإنه الأشبه بالصواب[4].

وذكر عن بعضهم أن معنى الحديث: «إنما الحب يعمي المحب عن غير المجهول، ويصم سمعه العدل عنه»[5]. وفائدته النهي عن حب ما لا ينبغي الإغراق في حبه.

* * *

ومنها حديث:

---

(١) رواه في كتاب الأدب ـ باب في الهوى. عون المعبود ١٣/٣٨.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٣٣١، تهذيب التهذيب ١/٤٧٣.

(٣) وقال الحافظ ابن حجر: في سنده أبو بكر بن أبي مريم، وهو شامي، صدوق، طرقه لصوص ففزع، فتغير عقله، فعدوه فيمن اختلط.

وذكر السخاوي هذا الحديث وبين طرقه، وبين قول العراقي فيه، إذ قال: إن ابن أبي مريم لم يتهمه أحد بالكذب، إنما سرق له حلى فأنكر عقله، وقد ضعفه غير واحد، ويكفينا سكوت أبي داود عليه، فليس بموضوع، بل ولا شديد الضعيف، فهو حسن.

مشكاة المصابيح ٣/٣١١، المقاصد الحسنة ص ١٨١.

(٤) مختصر سنن أبي داود ٨/٣١.

(٥) هكذا في الأصل. وهو كلام غير مستقيم.. وعند الرجوع إلى كلام المنذري في كتابه وجدته هكذا.

وسئل ثعلب عن معناه؟ فقال: يعمي العين عن النظر إلى مساويه، ويصم الأذن عن استماع العذل فيه. انتهى.

مختصر سنن أبي داود ٨/٣١.

١٥ - «لا حليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة».

وهو في جامع الترمذي من طريق عمرو بن الحارث عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم العتواري عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - رفعه.

فقال فيه الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[١].

ودراج هذا وثقه يحيى بن معين، فاعترض عليه فضلك الرازي، وقال: ما هو بثقة ولا كرامة[٢]. وقال فيه أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير وهو لين[٣]. وضعفه الدارقطني وغيره. وقال النسائي: ليس بالقوى، ومع ذلك أخرج له في سننه كثيراً[٤].

وقال أبو داود حديثه مستقيم[٥].

---

(١) رواه في كتاب البر - باب ما جاء في التجارب.
تحفة الأحوذي ٦/١٨٢.

(٢) التاريخ لابن معين ٢/١٥٥، ميزان الاعتدال ٢/٢٤.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ص ٤١٣، تهذيب التهذيب ٣/٢٠٨.
وقال ابن عدي: عامة الأحاديث التي أمليتها عن دراج مما لا يتابع عليه، ومما ينكر من حديثه.. فذكر عدداً، منها حديث «لا حليم إلا ذو عثرات..» وقال: وأرجو أن أحاديثه بعد هذه التي أنكرت عليه لا بأس بها.
الكامل ٢/٢/٧٧.

(٤) الضعفاء والمتروكين ص ٣٩.

(٥) في تهذيب التهذيب ٣/٢٠٨ قال الآجري عن أبي داود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد.
قلت: وهذا النقل عن أبي داود في التضعيف يوافق غيره من الأئمة. وقد حكم الحافظ =

والترمذي حسن هذا الحديث مع تفرده به، فهو من أنزل درجات الحسن، أو هو ضعيف ضعفاً يحتمل. وأما أن يقال إنه موضوع فلا.

* * *

ومنها الحديث المتعلق بالبصرة:

١٦ - «إياك وسباخها وكلابها ونخيلها وسوقها وباب أمرائها..» الحديث.

وهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[1] من حديث أنس - رضي الله عنه - وفي إسناده عمار بن زربي، وقد رماه عبدان بالكذب[2].

وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم[3].

ولكن لم ينفرد عمار به. بل أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم من سننه، قال: ثنا عبد الله بن الصباح، ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن موسى الحناط[4]. لا

= ابن حجر على هذا الحديث بالحسن. وأورد من أخرجه من الأئمة. مشكاة المصابيح ٣/٣١٢، المقاصد الحسنة ص ٤٦٥.

(١) باب في ذكر البصرة. الموضوعات ٢/٦٠.

(٢) قال الحافظ الذهبي: قد سمع من عمار بن زربي عبدان الأهوازي وتركه ورماه بالكذب. ميزان الاعتدال ٣/١٦٤.

(٣) الضعفاء للعقيلي ٣/٣٢١.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: الحناط - بالحاء المهملة والنون. مشكاة المصابيح ٣/٣١٣.

أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس عن أبيه[1].

وهذا الإسناد رجاله على شرط مسلم. احتج بهم جلهم، وليس فيه سوى عدم الجزم باتصاله، بل هو بغلبة الظن. وذلك كاف كما صرح به أئمة الفن في أمثاله. والله أعلم.

* * *

ومنها حديث:

١٧ ـ «الطير».

وله طرق كثيرة غالبها واه. وفي بعضها ما يعتبر به، فيقوى أحد السندين بالآخر، وأمثل ما ورد به طريقان:

أحدهما: رواه الترمذي من جهة عبيد الله بن موسى أحد المتفق عليهم عن عيسى بن عمر. وقد وثقه يحيى بن معين وغيره، ولم يضعفه أحد[2]. عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وقد احتج به مسلم والناس، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال:

---

(١) رواه في كتاب الملاحم ـ باب في ذكر البصرة.

وقال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات، ليس فيه إلا قول موسى لا أعلمه إلا عن موسى بن أنس، ولا يلزم من شكه في شيخه الذي حدث به أن يكون شيخه فيه ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون كذاباً، وتفرد به. والواقع لم يتفرد به، بل أخرجه أبو داود أيضاً لأصله شاهداً بسند صحيح من حديث سفينة مولى رسول الله ـ ﷺ ـ.

عون المعبود ٤١٩/١١، مشكاة المصابيح ٣١٣/٣.

(٢) عيسى بن عمر. هو الأسدي.

«كان عند النبي - ﷺ - طير، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي - رضي الله عنه فأكل».

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه. والسدي اسمه إسماعيل بن عبد الرحمن، وقد سمع من أنس، ورأى الحسين بن علي - رضي الله عنهما[1].

ورواه النسائي في كتاب خصائص علي - رضي الله عنه[2] من حديث مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر. ومسهر قد وثقه ابن حبان وغيره، وقال فيه النسائي: ليس بالقوي[3].

والطريق الثاني: رواه الحاكم في المستدرك من رواية محمد بن أحمد بن عياض، أنبأ أبي، ثنا يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس - رضي الله عنه - أطول مما تقدم.

ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون سوى أحمد بن

(١) التاريخ لابن معين ٢/٢٦٤، تهذيب التهذيب ٨/٢٢٢.
رواه الترمذي في باب فضائل علي بن أبي طالب، وقال عقبه: وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس. تحفة الأحوذي ١٠/٢٢٤.

(٢) الخصائص ١/١٠٤. وقد ذكر المحقق حول هذا الحديث كلاماً كثيراً وبين المؤلفات التي تكلمت على هذا الحديث.

(٣) وقال فيه الحافظ ابن حجر: لين الحديث. تقريب التهذيب ص ٣٣٦.

عياض، فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح[1].

وذكر الحاكم - أي له - عن أنس. رواه كثيرين، وأنه روى أيضاً من حديث علي وأبي سعيد الخدري وسفينة - رضي الله عنه - بطرق صحيحة ولم يسق أسانيدها[2]. وقد انتقد عليه ذلك[3]. وفي مقابلته ذكر الحافظ محمد بن طاهر، وأبو الفرج بن الجوزي أن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة واهية، وكل من الطرفين (علماء)، والحق أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن[4]. أو يكون ضعيفاً يحتمل ضعفه. وإما أن ينتهي إلى كونه موضوعاً في جميع طرقه فلا. ولم يذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات. والله أعلم.

* * *

---

(١) قال الذهبي: ابن عياض لا أعرفه. المستدرك ٣/١٣١.

(٢) انظر المستدرك ٣/١٣٠.

(٣) قال الذهبي: قال الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ: سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخي الحاكم يقول: كنا في مجلس السيد أبي الحسن فسئل أبو عبد الله الحاكم عن أحاديث الطير. فقال: لا يصح. ولو صح لما كان أحد أفضل من علي - رضي الله عنه - بعد النبي - ﷺ.

قلت: أي الذهبي - ثم تغير رأي الحاكم، وأخرج حديث الطير في مستدركه، ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شأن المستدرك بإخراجها فيه.

أما حديث الطير، فله طريق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل.

تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٢.

(٤) وبهذا الحكم حكم الحافظ ابن حجر.

مشكاة المصابيح ٣/٣١٧.

ومنها حديث:

١٨ ـ «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

وهذا الحديث ذكره أبو الفرج بن الجوزي في «الموضوعات» من عدة طرق، وجزم ببطلان الكل[١]. وقال مثل ذلك أيضاً جماعة. وعندي في ذلك نظر كما سأبينه. والمشهور بروايته أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما.

وعبد السلام هذا ضعفوه جداً، واتهم بالرفض، ومع ذلك فقد روى عباس بن محمد الدوري في سؤالاته يحيى بن معين أنه سأله عن أبي الصلت هذا فوثقه. فقال أليس قد حدث عن أبي معاوية حديث «أنا مدينة العلم» فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة عن أبي معاوية[٢].

وكذلك روى صالح بن محمد الحافظ الملقب جزره، وأبو الصلت أحمد بن محمد بن محرز عن يحيى بن معين، وفي رواية أبي الصلت بن محرز قال يحيى في هذا الحديث: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت الهروي رجلاً موسراً

---

(١) الموضوعات ١/٣٥٠.

(٢) تاريخ بغداد ١١/٥٠.

يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، يعني فخصه أبو معاوية بهذا الحديث[1]. فقد بريء عبد السلام الهروي من عهدة هذا الحديث.

وأبو معاوية الضرير ثقة، حافظ، يحتج بإفراده، كابن عيينة وغيره[2].

وليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو مثال قوله - ﷺ - في حديث:

«ارحم أمتي أبو بكر، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل»[3].

وقد حسنه الترمذي، وصححه غيره.

وله باب من تكلم على حديث «أنا مدينة العلم» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين، فالحكم عليها بالوضع باطل قطعاً. وإنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعاً لغرابته لا لبطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه.

وللحديث طريق أخرى رواها الترمذي في جامعة عن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أبو معاوية الضرير: هو محمد بن خازم - بمعجمتين، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره. . .
تقريب التهذيب ص ٢٩٥.

(٣) في السنن: ارحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر. . إلخ.
وقال عقبه: هذا حديث غريب. تحفة الأحوذي ١٠/٢٩٤.

إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر بن الرومي عن شريك بن عبد الله عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي عبد الله الصنابحي عن علي - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال:

«أنا دار الحكمة وعلي بابها»[1].

وتابعه أبو مسلم الكجي وغيره (في) روايته عن محمد بن عمر بن الرومي[2]. ومحمد هذا روى عنه البخاري في غير الصحيح، ووثقه ابن حبان، وضعفه أبو داود، وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا عن شريك، ولم يذكر فيه الصنابحي، ولا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك[3].

قلت: فلم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي.

---

(١) هذا الحديث ورد أيضاً في الموضوعات ١/٣٥٠.
وقد أورد الشوكاني حديث «أنا مدينة العلم» ورجح ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من كون الحديث حسناً، لأن ابن معين والحاكم قد خولفا في توثيق أبي الصلت ومن تابعه.
وقال ابن حجر: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال إنه صحيح، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي فذكره في الموضوعات، وقال إنه كذب. والصواب خلاف قولهما معاً، وإن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولاً، ولكن هذا هو المعتمد في ذلك.
انظر: اللآلىء المصنوعة ١/٣٣٤، الفوائد المجموعة ص ٣٤٨.
(٢) قال فيه الحافظ: لين الحديث. تقريب التقريب٣١٢.
(٣) تحفة الأحوذي ١٠/٢٢٥.

وشريك[1] هذا. احتج به مسلم، وعلق له البخاري، ووثقه يحيى بن معين، والعجلي وزاد حسن الحديث. وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك. فعلى هذا يكون تفرده حسناً، ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم، وروى عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ـ رضي الله عنهم، وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب المزيد في متصل الأسانيد.

والحاصل: ان الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون موضوعاً[2].

ولم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعناً مؤثراً في هذين السندين. وبالله التوفيق.

* * *

ومنها حديث:

١٩ ـ «يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك»[3].

وهذا الحديث ليس من الحسان قطعاً، ولكنه حديث

---

(١) قال الحافظ: صدوق، يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء...
انظر التاريخ ٢/٢٥١، تقريب التهذيب ص ١٤٥.

(٢) قال الحافظ في رده على الأحاديث التي وجهت إليه: ضعيف ويجوز أن يحسن. مشكاة المصابيح ٣/٣١٧.

(٣) رواه ابن الجوزي في باب فضائل على الحديث الخامس عشر. الموضوعات ١/٣٦٧.

ضعيف، إلا أنه لا ينتهي إلى درجة الموضوع، وهو عند الترمذي من طريق: محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال ذلك لعلي عنه[1].

وقال عقيبه: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد سمع مني محمد بن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ هذا الحديث[2].

قلت: فلو كان موضوعاً لم يسمعه البخاري، وإنما كتبه عن تلميذه الترمذي لاستغرابه له، وسالم بن أبي حفصة وعطية العوفي كل منهما شيعي ضعيف.

قال النسائي في سالم: ليس بثقة، وقال الفلاس: مفرط في التشيع[3].

وعطية. ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والنسائي والجماعة[4]. وتحسين الترمذي لهذا الحديث عجيب مع تفرد هذين به.

---

(١) رواه الترمذي في باب مناقب علي بن أبي طالب. تحفة اللأحوذي ١٠/٢٣٢.

(٢) وزاد في سننه لفظ: واستغربه. المصدر السابق.

(٣) قال الحافظ: صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالي. تقريب التهذيب ص [illegible].

(٤) قال الحافظ: صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً.

انظر: العلل ومعرفة الرجال ص ١٩٨، الجرح والتعديل ١/٣/٣٨٢، تقريب التهذيب ص ٢٤٠.

قال النووي: إنما حسنه الترمذي لشواهده اللآلىء المصنوعة ١/٣٥٣.

وقال ابن حجر: ضعيف قد يحسن. مشكاة المصابيح ٣/٣١٧.

وما يدل على ضعفه ونكارته أن النبي - ﷺ - لم يختص عن الأمة بشيء من الرخص فيما يقتضي تعظيم حرمات الله تعالى، والقيام بإجلاله أصلاً، بل خصائصه المرخصة. إنما هي فيما يتعلق بالأمور الدنيوية، كالزيادة على أربع في النكاح[1]، ونحو ذلك. فلم يكن - ﷺ - يترخص عن الأمة باستحلال المسجد حالة الجنابة سواء حمل ذلك على اللبث فيه، أو المرور فيه على اختلاف المذهبين. وقد أنكر - ﷺ - على بعض الصحابة في كونه ينزه عن أمر يرخص فيه هو «وقالوا يحل الله لنبيه ما شاء، فقال - ﷺ: والله اني لأخشاهم لله وأعلمهم بما أتقي»[2].

فنفى - ﷺ - عن نفسه أن يرخص عن الأمة بشيء مما يخل بالإجلال والتعظيم. والله سبحانه أعلم.

«آخر الجزء عن الجواب التي انتقدت من كتاب المصابيح للبغوي.

قال المؤلف: كتبها المجيب عنها مؤلفه خليل بن العلائي الشافعي - غفر الله له - ببيت المقدس في شهر رجب سنة ستين وسبعمائة. والحمد لله رب العالمين».

---

(١) يشير المصنف إلى وفاة النبي - ﷺ - عن تسع. وهذا محرم على غيره، لورود الأدلة على ذلك في السنّة المطهرة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر عدد نسائه وأسمائهن، واختلاف العلماء في عددهن في كتابه. التلخيص الحبير ١٣٧/٣.

(٢) رواه البخاري بلفظ: أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له.

ومسلم بلفظ: أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له.

فتح الباري ١٠٤/٩، صحيح مسلم ٤٤٨/١.

ثَبَتُ المَصَادِر

١ ـ **الآداب، للبيهقي.**
نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية من الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية.

٢ ـ **الأنس الجليل، مجير الدين الحنبلي.**
نشر مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

٣ ـ **البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، ت ٧٧٤ هـ.**
ط الأولى عام ١٣٥١ هـ. ط. بمطبعة السعادة.

٤ ـ **تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: ٤٦٣ هـ.**
ط. الأولى عام ١٣٤٩ هـ بمطبعة السعادة.

٥ ـ **التاريخ لابن معين، برواية الدوري.**
تحقيق د. أحمد محمد نور سيف. ط الأولى عام ١٣٩٩ هـ.

٦ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوري، ت ١٣٥٣ هـ.**
مراجعة عبد الوهاب عبد اللطيف. نشر محمد عبد المحسن الكتبي.

٧ ـ **تحفة الأشراف للحافظ المزي، ت: ٧٤٢ هـ.**
تصحيح وتعليق عبد الصمد شرف الدين، نشر دار القيمة، ط. الأولى.

٨ ـ **تدريب الراوي، للسيوطي ت: ٩١١ هـ.**
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط. بمطبعة السعادة بمصر.

٩ ـ **تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر.**
طبع بمطبعة نولكشور في لكنو مع التعقيب.

١٠ ـ توضيح الأفكار.
١١ ـ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
ط. الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية.
١٢ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت: ٣٢٧ هـ.
تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. ط بمطبعة مجلس دائرة المعارف ط. الأولى عام ١٣٧١ هـ.
١٣ ـ خصائص الإمام علي، للنسائي.
١٤ ـ الدارس.
١٥ ـ الدرر الكامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
ط. بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية عام ١٣٤٨ هـ.
١٦ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين، للإمام الذهبي.
١٧ ـ رسالة أبي داود لأهل مكة.
١٨ ـ سنن ابن ماجه، للإمام ابن ماجه، ت: ٢٧٥ هـ.
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء الكتب العربية عام ١٣٧٢ هـ.
١٩ ـ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ت: ١٠٨٩ هـ.
نشر مكتبة القدس، سنة ١٣٥١ هـ.
٢٠ ـ صحيح الإمام ابن خزيمة لابن خزيمة ت: ٣١١ هـ.
تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. ط. المكتب الإسلامي.
٢١ ـ الضعفاء، للعقيلي.
نسخة مصورة لدى الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.
٢٢ ـ طبقات الشافعية للإمام السبكي ت: ٧٧١ هـ.
تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي. ط. عيسى الحلبي ط. الأولى.
٢٣ ـ العلل المتناهية لابن الجوزي ت: ٥٩٧ هـ.
تحقيق إرشاد الحق الأثري. نشر دار الكتب الإسلامية بلاهور.

٢٤ ـ العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل ت: ٢٤١ هـ.
تحقيق د. طلعت قوج، ود. إسماعيل جراح. ط. بأنقرة عام ١٩٦٣ م.
٢٥ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود.
ضبط عبد الرحمن محمد عثمان، ط. الثانية. نشر محمد عبد المحسن الكتبي.
٢٦ ـ الفوائد المجموعة، للشوكاني ت: ١٢٥٠ هـ.
تحقيق المعلمي، الطبعة الأولى.
٢٧ ـ القدر، للفريابي ت: ٣٠١ هـ.
نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٢٥٧٠.
٢٨ ـ الكامل، لابن عدي.
نسخة مصورة لدى الشيخ حماد بن محمد الأنصاري من الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث.
٢٩ ـ اللالىء المصنوعة للإمام السيوطي.
دار المعرفة، بيروت. ط. الثانية عام ١٣٩٥ هـ.
٣٠ ـ لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني.
نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٣١ ـ المجروحين لابن حبان البستي.
٣٢ ـ المستدرك، للإمام الحاكم.
نشر دار الفكر ـ بيروت عام.
٣٣ ـ مشكاة المصابيح.
٣٤ ـ المصنوع في معرفة الموضوع، لملا على القارىء.
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ـ ط. دار القلم بيروت.
٣٥ ـ المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للإمام الزركشي ت: ٧٩٧ هـ.
رسالة دكتوراة. تحقيق عبد الرحيم القشقري. إشراف حماد بن محمد الأنصاري.

٣٦ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي.

٣٧ ـ مقدمة ابن الصلاح.

٣٨ ـ الموضوعات الكبرى، لابن الجوزي.

تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية.

٣٩ ـ ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي.

تحقيق علي محمد البجاوي، ط. دار إحياء الكتب العربية.

٤٠ ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردى.

ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصري.

فهرس الأعلام

فهرس الأحاديث

الفهرس